



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# إيران والعراق: البحث عن التوازن في العلاقات الثنائية على ضوء مسألتني الحدود والقوى السياسية العراقية

حميد رضا الابراهيمى



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## إيران والعراق: البحث عن التوازن في العلاقات الثنائية على ضوء مسألتي الحدود والقوى السياسية العراقية

حميد رضا الأبراهيمي \*

### تمهيد

بلغة بسيطة في وصف الوضع الحالي للعلاقات الإيرانية العراقية والتحديات والفرص التي تواجه البلدين، يمكن القول إن إيران والعراق لديهما العديد من النقاط الاستراتيجية المشتركة بحيث إذا وصلنا إلى المرحلة الفعلية، فيمكنهما أن يتحولا إلى شريكين استراتيجيين، وفي الوقت عينه يمتلك كلا البلدين أسباباً كثيرة جداً للاختلاف بحيث إن ذلك يمكن أن يؤدي بالبلدين إلى حرب شاملة إذا لم يتم حلحلتها منطقياً على وفق مبادئ سياسية عادلة وطبقاً للقانون الدولي آخذاً بنظر الحسابات مشاركة إقليمية شاملة.

ويمكن وصف هذه القواسم المشتركة بين البلدين على سبيل المثال لا الحصر في: الدين، والسياحة الدينية والحدود المشتركة الطويلة، والقدرات الاقتصادية الثنائية، والأمن الإقليمي وغيرها، وهي كثيرة ومفصلة لدرجة أنها غير قابلة للعد والإحصاء، لكن يمكن التركيز على عدد محدود منها.

يشكل الشيعة أكثر من 60% من السكان في العراق، وهو ثاني أكبر دولة شيعية من حيث عدد الأفراد بعد إيران. ويمكن القول أيضاً أن في مدة تصدي السيد علي السيستاني للمرجعية العليا، وعلى الرغم من أن النجف بعيدة عن الارتباط الحكومي إلا أن حوزة النجف تعد المرجعية الأولى للشيعة في العالم.

ويمكن أن تشكل الأغلبية السائدة للشيعة في كلا البلدين أرضية مناسبة جداً للتبادل الثقافي، على الرغم من أنه في حال تعذر احتواء التحديات الجيوسياسية والإقليمية بين البلدين فإن عامل التشيع لن يمكنه السيطرة على التوترات المحتملة بين البلدين. فعلى سبيل المثال: إذا ما جرى اعتبار الحرب الإيرانية العراقية المذبحة الأكبر للشيعة في العصر الراهن، فإن هذه الحرب شهدت مواجهة بين جبهتين شيعيتين على طرفيها، ولا أدلّ على ذلك من الصراع الدموي شرق البصرة عامي 1986 و1987.

\* مختص بشؤون الشرق الأوسط وحقوق الانسان.

ومع ذلك فإن القدرات الكامنة بين الجانبين في تصدير المواد الغذائية والمشتقات النفطية والتعاون الفني والثقافي تعد مجالات مهمة مشتركة بين الطرفين وهي لا تحتاج إلى توضيح في أهميتها.

في المقابل هناك مسائل قد تؤدي إلى افتراق البلدين أهمها التحدي الحدودي في شط العرب. فالعراق بلد ذو إمكانيات كبيرة في مجال الطاقة، وهو بحاجة ماسة إلى المياه المفتوحة للنقل، في حين أن وصوله إلى هذا المجال محدود جداً تحدّه موانع قانونية بدرجة أساس. فمنذ العقود الأولى من القرن العشرين، وحتى نهاية حرب الثماني سنوات مرت إيران والعراق بفترات متوترة على حدودهما المائية. وتظهر طبيعة مواقف المسؤولين العراقيين في حقبة ما بعد صدام أن هذه القضية ما تزال دون حل. وسنقدم بهذا الصدد في هذه الورقة مقترحات بشأن كيفية حل هذه المعضلة.

إن القضية الأخرى المثيرة للأزمات بين البلدين هي كيفية تعامل إيران مع الحكومة المركزية والاستقرار السياسي في هذا البلد. السياسة الخارجية الإيرانية في العقدين الماضيين وعلى الخصوص بعد سقوط صدام كانت مزيجاً من التعامل مع الحكومات العراقية المختلفة والقوى السياسية الفاعلة خارجها. وهذا الأمر لا يقتصر على العراق، وإنما سبق لإيران التورط في لبنان واليمن وفلسطين أيضاً. في هذه البلدان الكثير من القوى التي تمتلك أذرعاً مسلحة، وهي لا تخضع للمساءلة أمام الحكومات المركزية. وفي بعض الحالات مثل سقوط غزة أو السيطرة على صنعاء سعت هذه الحركات عملياً للإطاحة بالحكومة الرسمية. ولم يكن نهج إيران حيال الحكومة المركزية ثابتاً، وإنما كان متعدداً. ففي أثناء ظهور داعش في العراق عملت إيران على مساعدة الحكومة المركزية وثابتاً، وإنما كان متعدداً. على وحدة الأراضي العراقية. لكن في قضية العلاقات الخارجية والسيطرة على القوى المسلحة غير النظامية عملت إيران على العكس تماماً، إذ أصبحت طهران مصدراً للإهام الجماعات شبه النظامية. وفي الحقيقة اعتمد النهج الإيراني في التعامل مع الحكومة العراقية المركزية كلياً على وفق تصورات المصالح الإيرانية حصراً. وبطبيعة الحال كلما شعرت إيران أن استقرار العراق سيؤدي إلى تعزيز علاقات هذا البلد مع المحيطين العربي والغربي، فإنها عمدت إلى استعمال القوة لزعزعة استقرار الوضع. وهذا الموضوع شهد عدة مواقف على لسان جميع المسؤولين العراقيين تحت يافطة عدم تحويل العراق إلى ساحة لتسويات إقليمية. وفي هذا الصدد حتى القوى الشيعية كانت منقسمة على ذاتها. بل إن الفصائل الشيعية التي شكلت الحشد الشعبي كان لها مواقف مختلفة. وينقسم الحشد حالياً على ثلاث فئات: تقليدية، وولائية، ومرجعية.

وتشتمل المجموعة التقليدية سرايا السلام وبدر وغيرها، فهي على الرغم من الرغبة بالابتعاد عن الولايات المتحدة، فقد حافظت على علاقات قريبة نسبياً من إيران. وهذه المجموعة تنتقد السلاح المنفلت في العراق وتؤكد على تعزيز سلطة الحكومة المركزية، وهي أيضاً تريد تعزيز العلاقات مع الدول العربية وفي الوقت عينه تدرك أن الاستفزازات المستمرة للفصائل المتمردة يمكن أن تتسبب بحساسية الجيران وعزل العراق؛ وبذلك فإن هذه القوى على دراية بأهمية دول المنطقة في حفظ التوازن داخلياً. وضمن المجموعة الثانية تقع الفصائل الولائية مثل: كتائب حزب الله، وعصائب أهل الحق، والنجباء، وغيرهم، وهي عملياً خارج سيطرة الدولة وقيادة الحشد. وتعمل هذه الفصائل بشكل مستقل ومن دون إذن الحكومة العراقية في سوريا، ويمكن القول إنها تشكل "الوحدات الناطقة بالعربية لحرس القدس في العراق". وهذه الفصائل عملت على تشكيل حركات فرعية تحت عناوين مثل: "ربع الله، وأصحاب الكهف، وغيرها"؛ من أجل تقليل الكلفة المتوقعة من الهجمات ضد القوات الأمريكية في العراق. وهذه الفصائل رسمياً في حالة حرب ضد الحكومة المركزية والسفارة الأمريكية ببغداد. وفي النهاية هناك فصائل المرجعية التي تتبع الحكومة ولا تعد قريبة من إيران وهي بشكل كلي تتبع القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء العراقي.

### الحلول المقترحة

في مجال استقرار الحدود من المهم الإشارة إلى أن العراق -على الرغم من التغيرات في حكوماته المختلفة وظهور قوى سياسية جديدة- لم يقتنع بموضوع الحدود في شط العرب. وفي هذا الصدد على الجانب العراقي أن يدرك أن توقيع اتفاقية 1975 في الجزائر حصل نتيجة توازن نسبي للقوى بين البلدين في وضع كاد فيه العراق يكون في أقوى حالاته. وإن العراق لم يتمكن من تغيير الوضع حتى في أشد الأوضاع التي مرت على إيران وأكثر فتراتهما ضعفاً عام 1988، إذ إن (صدام) وعلى الرغم من مقاومته السياسية الكبرى اضطر للعودة إلى تلك الاتفاقية. ومن ناحية أخرى يجب على العراق أن يركز في سؤال محوري: ما الذي يريده من شط العرب؟ فإذا ما كان العراق يبحث عن آلية لتأمين نقل الطاقة والبضائع من خلال هذا المنفذ، فسواء مع اتفاقية 1975 أو من دونها، فعليه أن يتوصل إلى اتفاقيات تفصيلية عميقة ودائمة مع إيران بهذا الصدد، ولا يمكنه الاعتماد على هذه أحكام اتفاقية 1975 لوحدها أو حتى أي اتفاقية أخرى. وهذه القضية تتضمن سياقاً تقنياً قوياً تضمنته الاتفاقية المذكورة يمكن من طريقها حلّ المشكلات الثنائية. فيجب إعادة تنشيط اللجان المنصوص عليها في نص تلك الاتفاقية، ويجب على البلدين اتخاذ الإجراءات اللازمة لمشاريع

إعمار وتنمية في شط العرب. تتمثل إحدى فوائد الازدهار الاقتصادي على جانبي شط العرب في المقام الأول الحفاظ على الأمن الدائم في المنطقة. إن وجود منشآت مدنية فضلاً عن تجربة الدمار في أثناء الحرب التي طالت ثماني سنوات تجعل الجانبين ينظران إلى الحل العسكري في هذه المنطقة ملاذاً أخيراً في حال النزاع. إن إنشاء مناطق تجارية حرة في المنطقة ومشاريع اقتصادية وتجارية محلية مشتركة في نهاية المطاف ستخلق شراكة وتشابكاً اقتصادياً في مصالح الجانبين سيسهل حل المشكلات الفنية، ويعزز الأمن الدائم على الحدود المائية الجنوبية لكلا البلدين.

أما فيما يخصّ المشكلات المرتبطة بالعلاقات السياسية ينبغي استدراك هذه الحقيقة أن الأطراف الثلاثة (إيران، والولايات المتحدة، ودول المنطقة) لديها قلقها الخاص من السياسة الخارجية العراقية؛ بسبب الأحداث التي شهدتها عقدا الثمانينيات والتسعينيات. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن العراق على عكس الثمانينيات يتمتع اليوم ببنية سياسية تمتاز بالتعددية ونسيج سلطة ديمقراطي غير مسبوق. وفي الوقت نفسه تلتزم التيارات السياسية العراقية بالحفاظ على علاقات سياسية رفيعة المستوى مع إيران، فضلاً عن تعهداتها بالعودة إلى المحيط العربي والحفاظ على علاقات إيجابية مع العالم. ويمكن رؤية ذلك عبر الخطاب السياسي الرسمي لجميع هذه التيارات والقوى. في غضون ذلك يجب على إيران أن تمتنع بقوة عن إضعاف الحكومة المركزية العراقية بالتوازي مع الحفاظ على علاقات جيدة مع التيارات السياسية. إن استمرار زعزعة السيادة العراقية الرسمية سيحول الأطراف المتفائلة أو المترددة (حتى الشيعة منها) إلى قوى ترى إيران عقبة أمام التنمية والاستقرار في العراق، وسوف تقودها إلى التحالف مع البيئة العربية والعالمية ضد إيران. هذه النظرة السلبية تجاه طهران اشتدت حدتها منذ احتجاجات تشرين الأول 2019، وتشكل اليوم نظرية سياسية قوية في العراق. ويجري هذا الأمر على الرغم من أن مستوى الوجود العسكري الغربي في العراق وصل إلى أدنى مستوياته في حقبة ما بعد داعش، بيد أنه في الوقت نفسه تشكل عدد كبير من المجموعات المسلحة الموالية لإيران في هذا البلد. إن استقرار الرأي القائل إن أي تقليص للدور العسكري الأمريكي سيؤدي إلى تعزيز نفوذ إيران في العراق سيؤدي بسرعة القوى المحلية والإقليمية لزيادة تحركها من طريق تشجيع الولايات المتحدة على تأدية دور أكبر. ويجب على إيران - إلى جانب الأطراف الإقليمية - الدخول بتفاهات واتفاقات تضمن عدم التدخل بالشؤون العراقية خارجاً عن الإطار الرسمي تشجع من خلالها القوى السياسية العراقية على صياغة سياسة البلاد الخارجية على وفق قواعد الشعبية ومصالح العراق الوطنية. من ناحية أخرى على الدولة العراقية أن تدرك أنها على العكس من الحالة اللبنانية التي تشهد وجود حزب الله بوصفها القوة العسكرية

الأقوى، وعلى العكس من الحالة اليمنية حيث يسيطر الحوثيون على العاصمة، فإن في العراق الجماعات المنفلتة أصغر من الجيش الرسمي بكثير. وإن هذه الجماعات لا تسيطر على أراض بعينها؛ لذلك يجب التعامل معها بصرامة لمنع استمرار عمليات الاغتيال والترهيب. وبالطبع فإن رد فعل الحكومة العراقية تجاه هذه المجموعات سيؤثر إلى حد كبير في كيفية تعامل طهران مع بغداد.

لكن هناك نقطة مهمة أخرى في الطريقة التي تتعامل بها إيران مع العراق وهي قضية كردستان العراق.

وتتفق كل الأطراف العراقية السياسية المختلفة وحتى الإيرانية منها على التهديد الذي تشكله المنطقة الكردية على أمن العراق وإيران معاً.

فحكومة إقليم كردستان ترى نفسها في علاقة مؤقتة مع السيادة العراقية، وهي لن تتوانى عن استغلال أي فرصة لفتك هذه العلاقة والانفصال عنها. ومن ناحية أخرى فإن إقليم كردستان يتمتع بعلاقات إيجابية مع تركيا على الرغم من حالة التوتر مع مجموعات مثل حزب العمال الكردستاني.

يمكن حل هذا الوضع المعقد من خلال التأكيد على عدد من النقاط: الأولى هي ضرورة أن يكون للحكومة العراقية سيطرة قانونية على جميع أراضيها من خلال سيطرة الحكومة الاتحادية على المعابر والمنافذ الحدودية. وبسبب توتراتها مع تركيا قد تستخدم إيران ورقة حزب العمال الكردستاني وبعض فصائل الحشد في شمال العراق، وهو موضوع لا يمكن أن تتقبلها بغداد على الإطلاق، وتضع إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في خندق واحد. ان استمرار ايران في استعمال المجاميع شبه العسكرية النشطة في العراق لتعزيز سياساتها الاقليمية سيؤدي في نهاية المطاف (في هذه الحالة مثلاً) إلى تدخل تركي وتوترات اقليمية واسعة النطاق. وعند هذه النقطة لا ينبغي أن تظهر الحكومة أي تساهل أو ضبط للنفس مع الوجود العسكري لهذه المجاميع المنفلتة.

في الوقت الراهن يمكن القول إن إيران تفتقر إلى تقدير صحيح ومتوازن عما يمكن أن يرضي التيارات السياسية العراقية من خلال سياستها الخارجية مع هذا البلد. وفي الحقيقة إن عبء إقناع إيران على تعديل سياساتها يقع على عاتق الأحزاب والتيارات والشخصيات الكبرى في العراق. إلى جانب ذلك وبشكل قاطع يمكن القول إن جزءاً كبيراً من التقييم الإيراني تجاه العراق يعود إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه أيضاً القوات العراقية العسكرية على الأرض.